وزير الخارجية الالماني يستبعد ضربة عسكرية

واشنطن تشن حملة من اجل احالة الملف الايراني على مجلس الامن وايران لم تغلق الباب في وجه «تسوية» للازمة ولن تجمد نشاطاتها

■ طهران ـ القاهرة ـ برلين ـ موسكو ـ واشنطن ـ فيينا ـ اف ب ـ رويترز: صرح المسؤول الايراني المكلف الملف النووي علي لاريجاني لهيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) الاربعاء ان ايران لم تغلق الباب في وجه «تسوية» للازمة بشأن برنامجها النووي لكن ذلك لا يمكن ان يعني عودتها الى تجميد نشاطات البحث الحساسة.

وقال لاريجاني الذي يرأس المجلس الاعلى للامن القومي في المقابلة «لم نغلق الطريق امام التسوية. اعتقد ان افضل طريقة لتسوية بعض المشكلات الدولية المعقدة هي التفاوض».

وتابع أن «ثمة عدة وسائل وصيغ للحصول على الوقود النووي ويمكننا مواصلة التفاوض (..) لا اعتقد ان الطريق مسدود».

ودعت لندن وباريس وبرلين التي تسعى للحصول على ضمانات بان ايران لن تستخدم الابحاث النووية كستار لصناعة سلاح، الى اجتماع طارئ للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الثاني من شباط (فبراير)، على اثر استئناف طهران في العاشر من كانون الثاني (يناير) نشاطاتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم.

وتأمل الدول الاوروبية الثلاث المدعومة من الولايات المتحدة بأن يقرر مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة خلال الاجتماع احالة الملف النووي الايراني على مجلس الامن الدولي.

ورفضت الترويكا الاوروبية عرضا قدمته طهران لاستئناف الحوار بدون تعليق نشاطاتها.

وقال لاريجاني «فاجأني ان يكونوا حساسين الى هذا الحد على الابحاث النووية في ايران. سمعت مسؤولا امريكيا يقول انه لا يحق لايران باجراء ابحاث نووية. انه تصريح فظيع في عصرنا هذا».

واضاف «ينبغي الا يتوقعوا من امة شجاعة تملك علماء ممتازين الا تقوم بابحاث نووية. لقد قلنا هذا من قبل: ان ابحاثنا هي على صعيد المختبر، وهو مستوى محدود».

ودعت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس امس الخميس مجددا الى احالة الملف النووي الايراني على مجلس الامن الدولي.

وقالت رايس لدى استقبالها وزير الخارجية الكوري الجنوبي بأن كي مون «نحن واضحون جدا، ونعتقد ان الوقت حان لاحالة (الملف) على مجلس الامن».

وكشفت وثيقة امريكية حصلت عليها وكالة فرانس برس ان الولايات المتحدة تقوم بحملة لاحالة الملف النووي الايراني الى الامم المتحدة معتبرة ان ايران تقوم بنشاطات «لا معنى لها الا في اطار برنامج تسلح نووي».

وقد حذر مندوب ايران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي اصغر سلطانية مساء الاربعاء من ان ايران ستوقف تعاونها مع الوكالة اذا نقل ملفها الى مجلس الامن الدولي.

وقال متحدث امريكي ان نائب وزير الدولة الامريكي لمراقبة الاسلحة روبرت جوزف قابل هذا الاسبوع مندوبين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا قبل الاجتماع الطارئ الذي سيعقده مجلس حكام الوكالة في الثاني والثالث من شباط (فبراير).

واضاف المتحدث ماثيو بولند «علينا دخول مرحلة دبلوماسية جديدة، مرحلة تعزيز الضغط الدبلوماسي والسياسي على ايران لتقوم بالخطوات التي تطالب بها الاسرة الدولية».

وقال احد الدبلوماسيين ان المندوب الامريكي لدى الوكالة غريغوري شولت وزع نصا يلخص الموقف الامريكي، قال فيه «اطلب دعمكم لهذا الاجتماع وادعوكم الى التصويت ايجابا من اجل احالة ايران الى مجلس الامن الدولي».

ومع ان مجلس الامن مخول فرض عقوبات، ورد في النص الامريكي «نعتقد ان معالجة الوضع تدريجيا هي الطريقة المناسبة لاقناع ايران بتغيير سلوكها».

وبحسب ملخص النص، تقضي المرحلة الاولى بان يطلب مجلس الامن من ايران التعاون بالكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقف كل التجارب المتعلقة بالوقود النووي.

قالت الوثيقة ان النشاطات النووية الايرانية «لا معنى لها الا في اطار برنامج تسلح نووي».

واكد الخبير في شؤون منع انتشار الاسلحة النووية مارك فيتزباتريك من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ان «الاوروبيين والامريكيين سيستفيدون من الاسبوعين المقبلين السابقين للاجتماع لاقناع مندوبي» الوكالة الدولية.

ومجلس الحكام الذي يضم 35 عضوا هو الهيئة التنفيذية للوكالة. وفي اطار هذه المشاورات الدبلوماسية المكثفة، اجرى الرئيس الامريكي جورج بوش صباح الاربعاء مكالمة هاتفية مع المستشارة الالمانية انغيلا ميركل تناول فيها الملف الايراني.

ولم يوضح المتحدث باسم البيت الابيض سكوت ماكليلان مضمون المكالمة. واكتفى بالقول للصحافيين «طفح الكيل لدى الاسرة الدولية»، مضيفا «ننتظر افعالا من النظام الايراني وافعاله كانت مخالفة لمطالب الاسرة الدولية».

كما رفض البيت الابيض فكرة استئناف المفاوضات بين الترويكا الاوروبية (فرنسا والمانيا وبريطانيا) والايرانيين قبل اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالرغم من المبادرات التي قام بها النظام الايراني بهذا الصدد.

غير ان الاوروبيين والامريكيين ليسوا واثقين من الحصول على تأييد موسكو وبكين لاحالة المسألة الى مجلس الامن ومن ثم لاتخاذ قرار في مجلس الامن.

واظهرت موسكو بوادر استياء حيال حليفها الايراني الذي تتعاون معه في برنامجه النووي المدني، الا انها اعلنت انه لم يتم «استنفاد» كل الامكانات المتاحة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واعلن الممثل الاعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي خافيير سولانا مساء الاربعاء في واشنطن ان روسيا اقترحت بأن يجري مجلس الامن الدولي محادثات غير رسمية حول الملف النووي الايراني لافساح المجال امام موسكو كي تجد مخرجا لهذه الازمة مع طهران.

ومن جهته اعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف امس الخميس، ان روسيا ستتبنى ما تتوصل اليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلاصات حول الملف النووي الايراني خلال الاجتماع الطارىء للوكالة في الثاني من شباط (فبراير). وقال لافروف في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الفرنسي فيليب دوست ـ بلازي الذي يزور موسكو «خلال اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سنسير وفق ما تتوصل اليه الوكالة من خلاصات».

واعتبر لافروف ان من الضروري التحلي بالحذر داعيا الى تجنب الاستعجال في الازمة الايرانية، انما الى التصرف بطريقة «الطبيب».

واضاف «يجب ان نتصرف مثل طبيب، وان نعرف هل يجب ان نستخدم المبضع او العلاج، وتحديد الخطوات التي يتعين القيام بها، ثم نبدأ بعدها بالتحرك، لأن المهم هو ألا نسيء الى صحة المريض».

وكرر لافروف الاعراب عن ثقته بـ «مهنية» الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما استبعد وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير امس الخميس في القاهرة توجيه ضربة عسكرية لايران رغم اختبار القوة بينها وبين الغرب حول ملفها النووي.

وصرح الوزير الالماني في مؤتمر صحافي مشترك مع الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى ان «احدا لا يفكر في القيام بعمل عسكري ضد ايران».

واكد ان الاوروبيين يفضلون الحل الديبلوماسي وهو ما سبق ان ابلغه للرئيس المصري حسني مبارك ووزير خارجيته أحمد ابو الغيط.

ومن جهته اكد موسى مجددا ضرورة اخلاء كل منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك القوة النووية الاسرائيلية.

وقال «اننا لا ننظر الى إسرائيل النووية في الإطار العربي الإسرائيلي إنما ننظر الى إسرائيل النووية في إطار أنها دولة في المنطقة يجب أن تلتزم بسياسة البعد عن الأسلحة النووية».

وطلبت الترويكا الاوروبية عقد اجتماع لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبحث احالة ملف ايران النووي الى مجلس الامن. وكان وزير الخارجية الالماني اكد للرئيس المصري ان الدول الاوروبية تبذل جهودا من اجل تسوية ديبلوماسية للازمة مع ايران.

وقال ان «احدا لا يمكن ان يأخذ علينا اننا لا نحاول التفاوض مع ايران التي تلقت عروضا سخية للحصول على تكنولوجيا متقدمة اذا ما تخلت عن مشاريعها».

الى ذلك قال مصدر على علم بتقديرات وكالة المخابرات الاجنبية الالمانية امس الخميس ان الوكالة تعتقد ان ايران امامها بين ثلاث واربع سنوات للحصول على سلاح نووي اذا ارادت.

وقال مصدر على علم باراء وكالة مخابرات (بي. ان. دي) لرويترز طلب عدم نشر اسمه «رجالنا يعتقدون ان الحد الادنى للسيناريو هو ثلاث الى اربع سنوات. حلفاؤنا في تل ابيب والولايات المتحدة يعتقدون ان الامر سيستغرق بضع سنوات».

ودعت بكين امس الخميس الى الصبر والاعتدال في حل النزاع حول البرنامج النووي الايراني، في وقت تدعو الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي الى احالة الملف الايراني الى مجلس الامن الدولي.

اسلاميو الكويت يدعون الاسرة الحاكمة الى التوافق على ترتيب انتقال السلطة

الكويت ـ «القدس العربي»:

دعت الحركة الدستورية الاسلامية في الكويت الاسرة الحاكمة الى التوافق على ترتيب انتقال السلطة اثر وفاة الشيخ جابر الاحمد الصباح، واستمرار الخلافات بين اجنحة الاسرة الحاكمة على انتقال السلطة، واهلية الشيخ سعد الذي يعاني من المرض تولي السلطة، وتسمية ولي العهد ورئاسة الوزراء. وأكدت الحركة الدستورية الاسلامية في بيان اصدرته امس الاول ان «الأسرة الحاكمة من أهم مقومات استقرار الدولة»، داعية الأسرة الى «التمسك بالتوافق والتجاوب الايجابي غير المتردد مع تطلعات الشعب وطموحاته في تعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي ومن أهمها فصل ولاية العهد عن رئاسة الحكومة».

وفي ما يلي نص البيان:

فقدت الكويت والأمتان العربية والاسلامية والعالم قائدا ورمزا كبيرا كان للكويت أبا قبل ان يكون أميرا وقائدا وكانت مواقفه حكاما ومحكومين وللمحافظة على استقرار البلد ومصلحة الدولة مع مراعاة ما يحيط بنا من ظروف اقليمية ودولية معقدة ومما لا شك فيه ان الالتزام بالثوابت الدينية والاجتماعية والدستورية والحفاظ عليها والتمسك بها تعتبر من أهم الأسس في المرحلة القادمة فهي قواعد المجتمع وركائز استقراره.

كما تؤكد الحركة الدستورية الاسلامية مواقفها السابقة باعتبار الأسرة الحاكمة من أهم مقومات استقرار الدولة وترتكز في أهميتها وفاعليتها على قواعد تاريخية ودستورية وعملية تجذرت العلاقة بينها وبين الشعب عبر عصور نشأة الدولة، تلك العلاقة المبنية على التقارب والتناصح والتشاور والتعاون مما زاد من مكانة الأسرة الحاكمة وكفل الاستقرار للمجتمع ككل، وقد تقلدت الأسرة دورا تاريخيا في مجال التنمية السياسية الذي يجب استمراره، فلذلك تدعو الحركة الدستورية الاسلامية في هذا المقام الأسرة الكريمة كما عودتنا على التمسك بوحدة وتوافق هذه الأسرة كأسرة نظره كما كان حرصه على استكمال جوانب هذا البعد واضحا منذ سنوات طويلة عندما أمر بإنشاء كلية الشريعة وإحاطتها برعايته وعندما وضع ركيزة الاقتصاد الاسلامي بتأسيس عدد من المؤسسات المالية الاسلامية وكان دعمه للعمل الخيري ومؤسساته معنويا وماديا مباشرا يعكس شخصيته الخيرة والانسانية ولا عجب ان ينصب في عام 1996 كشخصية العالم الخيرية كما كان انشاء بيت الزكاة في عهده والأمانة العامة للأوقاف وغيرها لدلائل دعمه وسنده لهذه الأعمال الخيرية المشرقة والتي جنت الكويت ثمارها إبان محنة الغزو الغاشم.

والحركة الدستورية الاسلامية إذ تدعو المولى العلي القدير بالتوفيق والخير والسداد لسمو أمير البلاد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وتقدر مكانته في قلوب أهل الكويت ودوره التاريخي والكبير إبان توليه رئاسة مجلس الوزراء وولاية العهد لتؤكد ان المرحلة القادمة مرحلة مهمة في تاريخ الكويت لاستكمال مسيرة الخير والخيرية في هذا المجتمع الكريم وأهله حكاما ومحكومين وللمحافظة على استقرار البلد ومصلحة الدولة مع مراعاة ما يحيط بنا من ظروف اقليمية ودولية معقدة ومما لا شك فيه ان الالتزام بالثوابت الدينية والاجتماعية والدستورية والحفاظ عليها والتمسك بها تعتبر من أهم الأسس في المرحلة القادمة فهي قواعد المجتمع وركائز استقراره.

كما تؤكد الحركة الدستورية الاسلامية مواقفها السابقة باعتبار الأسرة الحاكمة من أهم مقومات استقرار الدولة وترتكز في أهميتها وفاعليتها على قواعد تاريخية ودستورية وعملية تجذرت العلاقة بينها وبين الشعب عبر عصور نشأة الدولة، تلك العلاقة المبنية على التقارب والتناصح والتشاور والتعاون مما زاد من مكانة الأسرة الحاكمة وكفل الاستقرار للمجتمع ككل، وقد تقلدت الأسرة دورا تاريخيا في مجال التنمية السياسية الذي يجب استمراره، فلذلك تدعو الحركة الدستورية الاسلامية في هذا المقام الأسرة الكريمة كما عودتنا على التمسك بوحدة وتوافق هذه الأسرة كأسرة واحدة وبما يضمن مصلحة وبناء الوطن، كما تدعو الحركة لضرورة التجاوب الايجابي وغير المتردد مع تطلعات الشعب وطموحاته المستقبلية في المحافظة على الوحدة الوطنية والحياة الدستورية والمشاركة الشعبية وتعزيز الديمقراطية وتطوير الحياة السياسية الكويتية والاصلاح السياسي والتنمية وترسيخ مفاهيم الحريات والمحافظة على المكتسبات الشعبية التي تحققت في المرحلة السابقة ومن أهمها فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء وتقديم مصلحة الكويت واستقرارها على كل ما سواه بل والتقدم والمبادرة في تحقيق تلك التطلعات مما يعمق الروابط ويزيد الثقة ويدفع الى المزيد من الاستقرار.

سائلين الله عز وجل ان يديم الأمن والمحبة والرخاء والاستقرار على هذا البلد وأهله.

قناة «الجزيرة» تطلب الاطلاع على مذكرة بشأن قصف مقرها رغم نفي لندن وجودها

■ الدوحة ـ اف ب: اعلنت قناة «الجزيرة» الفضائية القطرية في بيان تسلمت وكالة فرانس برس نسخة منه امس الخميس انها تطالب بحقها في الاطلاع على مذكرة حول نقاش دار بين الرئيس الامريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير يتعلق بامكانية قصف مقرها رغم نفي الحكومة البريطانية وجود مثل هذه الوثيقة.

وقال المدير العام للقناة وضاح خنفر اثر النفي البريطاني «نحتفظ بحقنا في الاطلاع على فحوى المذكرة ومعرفة ما اذا كانت تمت الاشارة الى اسم الجزيرة وفي اي اطار».

واضاف «نحن حريصون على كشف الحقيقة كاملة وواثقون من انه يجب نشر المذكرة لمعرفة الحقيقة».

وكان متحدث باسم رئاسة الحكومة البريطانية نفى الثلاثاء وجود اي مذكرة حول نقاش دار بين بوش وبلير تشير الى امكانية قصف محطة الجزيرة الفضائية القطرية.

وقال المتحدث «ما يمكننا تأكيده هو ان المذكرة لا تشير الى قصف محطة الجزيرة التلفزيونية في قطر». وردا على سؤال حول ما اذا كانت المذكرة تشير الى مكتب اخر تابع لمحطة الجزيرة اجاب «الجواب على هذا الامر ايضا هو لا».

واضاف «لست على علم بأي اقتراح لقصف اي مكتب لمحطة الجزيرة» او اي شيء اخر. وكانت المذكرة التي كشفتها صحيفة «ديلي ميرور» البريطانية في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) اشارت الى محادثة بين بوش وبلير في 16 نيسان (ابريل) 2004 اشار فيها الرئيس الامريكي على ما يبدو الى امكانية قصف الجزيرة. الا ان بلير اقنعه بالعدول عن ذلك.

وذكرت قناة الجزيرة في بيانها انها تقدمت في 12 كانون الثاني (يناير) بطلب رسمي للحصول على مضمون هذه المذكرة بموجب القانون حول حرية المعلومات الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني (يناير) 2005 في بريطانيا.

وردا على سؤال بهذا الخصوص، قال المتحدث البريطاني الثلاثاء ان مكتب رئيس الوزراء سيرد على هذا الطلب «خلال الايام العشرين المقبلة» موضحا مع ذلك انه ليس من المعتاد نشر تفاصيل المحادثات بين بلير وبوش او «مع اي زعيم اخر».

بينهم صهر الظواهري وقيادي من اهم المطلوبين لدى الولايات المتحدة

مقتل ثلاثة من قادة القاعدة في الغارة الامريكية في باكستان

اسلام اباد ـ من رنا جواد:

اعلن مسؤولو الاستخبارات الباكستانية امس الخميس ان حوالي اربعة من ناشطي القاعدة قتلوا في الغارة الجوية الامريكية ويرجح ان يكون بينهم صهر الرجل الثاني في الشبكة ايمن الظواهري وقيادي من اهم المطلوبين لدى الولايات المتحدة.

وقال المسؤولون لوكالة فرانس برس ان جثث المتطرفين سحبها بعض مناصريهم فيما تحاول السلطات الباكستانية تحديد هوياتهم عبر مصادر في المنطقة القبلية النائية على الحدود مع افغانستان.

وقدمت اسلام اباد احتجاجا رسميا لدى واشنطن اثر مقتل 18 مدنيا ايضا في غارة الجمعة.

وقال مسؤول كبير في الاستخبارات انه «وفقا لمصادر محلية تلقينا معلومات ان اربعة من قياديي القاعدة كانوا مجتمعين على عشاء وقتلوا».

واضاف «لقد نقلت جثثهم من قبل مناصريهم لكننا نحاول تأكيد هوياتهم».

ونقلت صحيفة «الفجر» الباكستانية عن مصادر امنية قولها ان احد القتلى يعتقد انه عبد الرحمن المغربي، صهر الظواهري ومسؤول التحركات الاعلامية لشبكة القاعدة.

وكان الظواهري هدف الغارة الجوية التي نفذتها الجمعة طائرات امريكية لكن مسؤولين باكستانيين يرجحون عدم تواجده في المكان انذاك.

وذكرت شبكة «اي بي سي نيوز» الامريكية وصحيفة «الفجر» الباكستانية ان القتيل الاخر يعتقد انه مدحت مرسي المعروف ايضا باسم ابو خباب المصري (52 عاما) وهو متخصص في صنع المتفجرات وقد اعلنت الولايات المتحدة عن مكافأة قدرها خمسة ملايين دولار لاعتقاله. وقالت الصحيفة الباكستانية ان الثالث هو ابو عبيدة المصري مسؤول عمليات القاعدة في ولاية كونار شرق افغانستان حيث تواجه القوات الامريكية والافغانية حركة تمرد.

والناشط الرابع لم تعرف هويته لكن بعض التقارير اشارت الى انه قد يكون مواطنا مصريا يدعى مصطفي عثمان.

وقال وزير الاعلام الباكستاني شيخ رشيد لوكالة فرانس برس «وفقا لتقاريرنا فان بعض الاجانب قتلوا في الحادث الذي وقع في باجور في 13 كانون الثاني (يناير). نحن نتأكد من هوياتهم».

وهي المرة الاولى التي تؤكد فيها الحكومة المركزية مقتل ناشطين في الهجوم على دامادولا، القرية الواقعة في منطقة باجور القبلية.

وتستخدم السلطات الباكستانية تعبير «الاجانب» لوصف ناشطي القاعدة وطالبان الذين لجأوا الى البلاد بعد الاجتياح الامريكي لافغانستان في 2001.

ورفض البيت الابيض حتى الان التعبير عن اسفه لهذا الحادث.

واعتبر مسؤول امريكي في مكافحة الارهاب انه في حال تأكد مقتل مرسي فان ذلك «سيشكل تطورا مهما» في هذه الحملة.

وقال المسؤول الذي رفض الكشف عن اسمه «من الواضح ان قرار شن الهجوم كان يستند الى معلومات متينة جدا».

لكن المسؤولين الامريكيين غير قادرين على تاكيد المعلومات عن مقتل مرسي ويبدو انهم يشككون في انه تم التعرف الى هويته بشكل نهائي. وقال مسؤول امريكي اخر انه من غير المؤكد معرفة من كان في موقع الهجوم.

وحددت مكافأة تبلغ خمسة ملايين دولار مقابل اعتقال مرسي المدرج على لائحة وزارة الخارجية الامريكية للاشخاص المطلوبين من قادة القاعدة.

وقالت الخارجية الامريكية ان مرسي كان يشرف على معسكر تدريب في ديرونتا في افغانستان حيث تلقى مئات المجاهدين التدريبات على صنع المتفجرات والمواد السامة.

واضاف المصدر ان المصري كان يصدر منشورات تتضمن معلومات حول مواد كيمائية واسلحة بيولوجية.

وعثرت القوات الامريكية على بعض هذه المنشورات في افغانستان.

واشار مسؤول اميركي الى ان مدحت مرسي عمر شارك ايضا في اشرطة فيديو ظهر فيها وهو يجر اختبارات لغازات قاتلة على كلاب في افغانستان.

وقال بعض المسؤولين ان ابو عبيدة المصري قد يكون حل محل حمزة ربيعة الذي يشتبه انه كان يتولى قيادة العمليات للقاعدة والذي اعلنت باكستان مقتله في كانون الاول (ديسمبر) في شمال وزيريستان وهي منطقة قبلية ايضا.

وقالت باكستان ان ربيعة قتل حين انفجرت ذخائر في منزل لكن بعض السكان قالوا انه قتل في غارة جوية امريكية. (اف ب)

باكستانيون يصلون على قبور قتلى الغارة الامريكية

سجناء في غوانتانامو قدموا معلومات عن تفجيرات لندن

القاعدة البحرية الامريكية في خليج غوانتانامو بكوبا

من جين ساتون:

قال الجنرال المسؤول عن السجن ان السجناء في قاعدة غوانتانامو في كوبا قدموا معلومات مهمة فيما يتعلق بتفجيرات لندن التي وقعت في الصيف الماضي تبادلتها الولايات المتحدة مع السلطات في المملكة المتحدة.

وادت التفجيرات الانتحارية في السابع من تموز (يوليو) التي نفذها أربعة اسلاميين بريطانيين شبان في ثلاثة قطارات انفاق وحافلة في وسط لندن اثناء ساعة الذروة الى قتل 52 شخصا واصابة أكثر من 700 اخرين.

وقال الميجر جنرال جاي هود الذي يشرف على عملية اعتقال غوانتانامو في مقابلة الاربعاء «بعد الهجمات في لندن كان هناك عدد من الاسئلة التي وجهت في محاولة لفهم من هم هؤلاء الناس وأين كانوا». وقال هود «عدد كبير من الرجال الذين نحتجزهم هنا.. عدد منهم عاشوا في لندن .. عاشوا في المملكة المتحدة».

وقال «ولذلك امكننا الرد على اسئلتهم وتقديم خلفية بشأن تحركات وسفر وتمويل واتصالات ووسائل اتصالات وتجنيد وتدريب.. وهذا النوع من الاشياء. أعتقد اننا قمنا بدور مهم».

وقال مسؤولون بريطانيون في مكافحة الارهاب انه من غير الواضح ما هو الدعم أو العلاقات الدولية للمهاجمين. لكن في شريط فيديو اذيع في ايلول (سبتمبر) زعم أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة ان القاعدة نفذت التفجيرات لضرب ما وصفه بالغرور البريطاني.

وتم الافراج عن جميع المواطنين البريطانيين الذين احتجزوا في غوانتانامو لكن غير المواطنين اللذين عاشوا في المملكة المتحدة يجري احتجازهم ضمن نحو 500 سجين في القاعدة البحرية.

ولم يفصح هود عن السجناء الذين قدموا معلومات تم الربط بينها وبين تفجيرات لندن أو يقدم أي تفاصيل محددة. وقال الجنرال ان عملاء المخابرات الامريكية تبادلوا مع الحلفاء الامريكيين «كل شيء» علموا به من السجناء. وقال هود «بالطبع لو كان لدينا هنا في خليج غوانتانامو اشخاص لديهم بعض المعرفة المحددة.. بشأن الاماكن والشخصيات والاموال والاتصالات خلال الوقت الذي كانوا فيه في المملكة المتحدة فاننا كنا بالتأكيد سنقدمها».

وبدأت الولايات المتحدة ارسال سجناء الى غوانتانامو قبل اربع سنوات لكن هود قال ان بعضهم بدأ في الاونة الاخيرة فقط تقديم معلومات مفيدة.

وقال ان «عددا مهما كبيرا» من المستوى المتوسط في تنظيم القاعدة تم اعتقالهم اثناء الحرب في افغانستان واحتجازهم في غوانتانامو وكشفوا عن اشخاص عرفوهم أو قاموا بتدريبهم وربما تم تصعيدهم في التسلسل القيادي لتنظيم القاعدة.

وقال هود «من يعرف هؤلاء الاشخاص على نحو افضل منهم. الناس الذين كانوا يدربونهم والذين كانوا يعدونهم لدور في المستقبل في تلك المنظمة الارهابية».

وقال ان سجناء غوانتانامو علموا بشأن تفجيرات لندن بعد فترة قصيرة من وقوعها ربما من محامين زائرين طعنوا في احتجازهم امام محاكم امريكية. وقال هود «معظم المعلومات المتاحة للمعتقلين تأتي اليهم من اتصالاتهم مع مستشاريهم القانونيين». (اف ب)

وثيقة تكشف عن استخدام مطارات بريطانيا لنقل اشخاص مشتبه بتورطهم بالارهاب اعتقلتهم امريكا

لندن ـ «القدس العربي»:

كشفت وثيقة مسربة تعود للخارجية البريطانية ان الولايات المتحدة ربما استخدمت مطارات المملكة المتحدة ومجالها الجوي لنقل اشخاص اعتقلتهم واشنطن في حربها على الارهاب العالمي.

وجاء الكشف عن هذه الوثيقة بعد تحقيق اجرته صحيفة «الغارديان» وجاء فيه ان الطائرات الامريكية «التجارية» التي استخدمت في عمليات نقل المعتقلين الخاصة حطت في المطارات البريطانية في 210 رحلات وذلك بعد الهجمات على امريكا في ايلول (سبتمبر) 2001، بعض هذه كانت رحلات خاصة تابعة للحكومة الامريكية في مهام غير محددة، وبعضها مرتبط بدرجة كبيرة بسياسة «الترحيل الخاصة» التي تقوم على نقل المعتقلين وتسليمهم الى دول معروفة بتطبيق عمليات التعذيب على السجناء، وفي حالات اخرى كانت عمليات اختطاف لمشتبه بهم وتسليمهم لدول تمارس التعذيب.

وكانت الحكومة البريطانية قد نفت اي علم بهذه الرحلات والتي كثر الجدال حولها اثناء زيارة وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس لاوروبا، بعد الكشف عن وجود عدد من السجون السرية التابعة للمخابرات الامريكية في دول اوروبا، منها بولندا ورومانيا. وجاء نفي لندن مع ان «سي اي ايه» كانت تستخدم المطارات العسكرية للتزود بالوقود اثناء عمليات نقل المعتقلين. ولم يكتف مسؤولو الحكومة البريطانية بالنفي، بل حاول احد مسؤولي وزارة الخارجية وصفها بانها جزء من «نظرية المؤامرة».

وفتحت المانيا واسبانيا تحقيقا في هذه الرحلات فيما يقوم المجلس الاوروبي بتحقيق آخر، يركز على استخدام «سي اي ايه» للمطارات والمجال الجوي الاوروبي.

وفي مدينة ميلان الايطالية اصدر قاض امرا بالقاء القبض على 19 عميلا امريكيا يتهمون باختطاف ناشط اسلامي، جر في الشوارع، ونقل سرا الى مصر.

واعلن البرلمان الاوروبي يوم الاربعاء عن انشاء لجنة للنظر في عمليات المخابرات الامريكية، وترحيلها للسجناء واعتقالهم في مراكز تعرف باسم «النقاط السوداء».

وهدد البرلمان باتخاذ اجراءات سياسية ضد اي دولة اوروبية يثبت انها متورطة في هذه العمليات. واعترفت رايس في اثناء زيارتها الاوروبية الشهر الماضي بوجود مثل هذه المعتقلات، ولكنها نفت ان تكون امريكا قد نقلت معتقلين في رحلات خاصة للتحقيق معهم واستخدام التعذيب. واعتبرت رايس الاجراءات هذه خيارات صعبة تقتضيها المعركة في مكافحة الارهاب، وقالت ان عمليات الترحيل الخاصة، ادت لانقاذ حياة الوف الامريكيين.

وتظهر الوثيقة المسربة التي كتبت بعد يومين من تصريحات رايس ان وزارة الخارجية البريطانية كانت واعية بمطالب «سي اي ايه» دعما لوجيستيا بريطانيا لعملياتها. ويقول كاتب الوثيقة «الان لا نستطيع القول اننا لم نتلق ايا من المطالب لاستخدام الاراضي والمطارات البريطانية».

ونشرت الوثيقة مجلة (نيو ستيتسمان) والموجهة من وزارة الخارجية الى مكتب رئاسة الحكومة (داوننغ ستريت) جيث اظهر ان مسؤولين كبارا ابدوا قلقهم من احتمال ان تكون النشاطات الامريكية غير مشروعة بموجب القانون الدولي، ونصحوا وزراء الحكومة بالسعي الى تجنب الرد على الاسئلة حولها.

وتظهر الوثيقة ايضا ان وزارة الخارجية كانت على علم بوجود مراكز الاعتقال السرية، وان بعض الاعتقالات ربما قام بها الجيش البريطاني في العراق وافغانستان. وتؤكد الوثيقة موقف المستشارين القانونيين التابعين للخارجية الذي يرفض تعريض حياة المعتقلين لخطر التعذيب، مؤكدة ان مثل هذه التصرفات غير قانونية. واضافت ان التعاون البريطاني سيكون غير قانوني حالة معرفة الحكومة بالظروف التي يتم فيها تنفيذ سياسة الترحيل. وجاء في الوثيقة «ندقق بشكل عاجل بالسجلات ولا نستطيع القول اننا لم نتلق اي طلب لاستخدام مطارات المملكة المتحدة ومجالها الجوي، كما ان الاوراق التي كشفنا عنها تقترح امكانية ان تكون هناك اكثر من الرحلتين اللتين تحدث عنهما وزير الخارجية (سترو) امام البرلمان».

ويظهر أن كاتب المذكرة واسمه عرفان صديق يقترح على الحكومة البريطانية تجنب الاسئلة الصعبة بشأن دورها في عمليات التسليم. ونقلت الصحيفة عنه قوله «يجب ان نحاول تجنب الاستدراج للخوض في التفاصيل او محاولة المضي قدما في الجدل». واشارت هيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» الى ان «الوثائق التي كشفناها حتى الان تشير الى احتمال حدوث أكثر من الحالتين اللتين أشار اليهما وزير الخارجية في مجلس العموم».

وكان وزير الخارجية البريطاني جاك سترو ابلغ مجلس العموم (البرلمان) في كانون الاول (ديسمبر) الماضي ان مسؤولي وزارته تمكنوا من العثور على سجلات تم خلالها منح اذن مرتين فقط للسلطات الامريكية لاستخدام المجال الجوي البريطاني لنقل المحتجزين ولم تحصل على أي اذن لاستخدامه منذ هجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001.

ورفضت الحكومة ووزارة الخارجية التعليق على المذكرة المسربة، لكن في بيان للخارجية جاء فيه ان «الحكومة لا ترحل أو تسلم أي شخص لدولة أخرى يكون هناك ما يدعو للاعتقاد بانه سيتعرض فيها للتعذيب».

واعتبر مسؤول الشؤون الخارجية في «حكومة الظل» ويليام هيغ ان الوثيقة تتطلب توضيحات جديدة من وزارة الخارجية، مؤكدا على ضرورة الكشف عن الطلبات السابقة واي طلبات جديدة تقدمت بها الولايات المتحدة لاستخدام المجال الجوي البريطاني لنقل المشتبه بهم.

وتقول صحيفة «الغارديان» ان عددا كبيرا اختفى من الذين اختطفتهم المخابرات الامريكية، فيما ظهر عدد قليل من هذا «الغولاغ» (السجن الكبير في اثناء الحقبة الشيوعية)، وتحدثوا عن التعذيب الذي تعرضوا له في القاهرة ودمشق واسلام اباد وكابول والرباط، وهناك شائعات انتشرت عن احتجاز اخرين في تايلاند وازبكستان، وتقارير عن مراكز اعتقال في بولندا ورومانيا.

وقالت «الغارديان» ان تصريحات رايس من ان امريكا لا تنقل اشخاصا من مكان لاخر للتعذيب، الا ان عددا كبير من الادلة جمعت على جانبي الاطلنطي تظهر ان ما حدث بالفعل هو العكس. ومن الاشخاص الذين اعتقلوا ونقلوا كان الاثيوبي بنيامن محمد (27 عاما)، حيث نقل الى الباكستان والمغرب وافغانستان قبل ان ينقل الى معتقل غوانتانامو في خليج كوبا، وتحدث لمحاميه عن اشكال التعذيب التي لقيها، مثل الحرمان من النوم، التعريض للضوضاء، وكشف عن اثار جروح على عضوه الذكري، فيما قال ان الكثير من المعتقلين في القاعدة فقدوا عقولهم.

منظمة المؤتمر الاسلامي تحتج على نشر رسوم كاريكاتورية للنبي محمد في النرويج

■ جدة (السعودية) ـ اف ب: نددت منظمة المؤتمر الاسلامي في بيان لها باعادة نشر صحيفة نرويجية لرسوم كاريكاتورية للنبي محمد كانت اثارت عاصفة من الاحتجاج في العالم الاسلامي لدى نشرها الخريف الماضي في صحيفة دنماركية.

وجاء في بيان للمنظمة التي تضم في عضويتها 57 دولة تلقته وكالة فرانس برس امس الخميس ان الامين العام للمنظمة اكمل الدين احسان اوغلي «اعرب عن ادانته واستنكاره الشديدين لما اقدمت عليه الصحيفة النرويجية (مغازينات) من اعادة نشر لرسوم كاريكاتورية ساخرة تشنيعية تسيء الى شخص النبي محمد (..) وذلك بعد نشر هذه الرسوم في الصحيفة اليومية الدنماركية جيلاندز بوستن».

واضاف الامين العام ان «مثل هذه الاعمال المعادية للاسلام والمغرضة والتي تسيء الى اعمق المشاعر لدى خمس الانسانية تتعدى مجرد حرية التعبير او الصحافة وتنتهك المبادىء والقيم والاخلاق الدولية التي نصت عليها كافة قرارات الامم المتحدة ووثائقها واعلاناتها».

واشار اوغلي الى ان «الممارسات الاسلاموفوبية من صور ورسوم نمطية ومن سخرية واستهزاء بل وقذف وتشهير عبر اجهزة الاعلام لا تساهم ادنى مساهمة في تعزيز التفاهم بين الحضارات والثقافات والاديان وانما هي على العكس من ذلك تقع في الفخ الذي نصبه لها المتطرفون وتستفز ردود الافعال الانتقامية من الجماهير الرازحة تحت وطأة الشعور بالغبن والظلم».

م